

صحية الوطني» تواصل مناقشة مشروع قانون الصحة النفسية»



أبوظبي: «الخليج»

واصلت لجنة الشؤون الصحية والبيئية في المجلس الوطني الاتحادي خلال اجتماعها أمس الأول الأحد بمقر الأمانة العامة للمجلس في دبي، برئاسة ناعمة عبد الله الشرهان النائب الثاني لرئيس المجلس رئيسة اللجنة، مناقشة مشروع قانون اتحادي في شأن الصحة النفسية، بحضور أعضاء اللجنة وممثلي وزارة الصحة ووقاية المجتمع. وقالت ناعمة الشرهان، إن اللجنة واصلت مع ممثلي الوزارة مناقشة مواد مشروع قانون الصحة النفسية الذي يتكون من 58 مادة، والتعديلات التي أجرتها اللجنة على بعض بنوده ومواده وما استحدثته من مواد، وذلك تمهيداً للتوافق حولها وصياغتها في شكلها النهائي.



وأضافت أن مشروع القانون يعد من القوانين الهامة، لأنه يساعد على التعامل مع الضغوط التي تؤثر في نفسية الإنسان

وسلوكه، ويعمل على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي في المجتمع. وأشارت إلى أنه بحسب مشروع القانون يكون للجهات الحكومية المعنية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص والأفراد، إنشاء دور رعاية لإقامة ورعاية المرضى النفسيين الذين لا تتطلب حالتهم البقاء في المنشأة الصحية النفسية، وليس لديهم عائل يرعاهم أو يفتقرون للرعاية الأسرية اللازمة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وضوابط عمل هذه الدور، لافتة إلى أن أحكام هذا القانون تسري على المريض النفسي والمنشأة الصحية النفسية، وأي منشأة أخرى معنية في الدولة برعاية المريض النفسي، والعاملين في أي منها، بما في ذلك المناطق الحرة. وتابعت أن مشروع القانون يهدف وفقاً لنص المادة الثانية منه إلى تنظيم العلاقة بين المريض النفسي ومختلف الأطراف المتعاملة معه، بما يضمن توفير الرعاية الصحية اللازمة للمريض النفسي وفق أفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال، وحماية وحفظ حقوق وكرامة المريض النفسي، وتقليل الآثار السلبية للاضطرابات النفسية في حياة الأفراد والأسر والمجتمع، وتعزيز اندماج المريض النفسي في المجتمع. وأضافت ناعمة الشرهان أن اللجنة أعادت خلال اجتماعها صياغة توصيات المجلس المحالة إلى اللجنة في شأن موضوع «سياسة وزارة التغير المناخي والبيئة بشأن تحقيق التنمية المستدامة للموارد السمكية والحيوانية والزراعية في الدولة»، وتم رفعها لرئاسة المجلس.